The Impact of Development Financial Aid Provided to Syria on the Domestic Resources Gap

Dr. Radwan Al-Ammar[*]
Dr. Haifaa Ghadeer[**]
Fadi Ibrahim[***]

(Received 28 / 6 / 2022. Accepted 2 / 10 / 2022)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the impact of development financial aid on the Domestic Resources Gap in Syria during the period 2000-2019. Where the study of the long-term relationship between the development financial aid provided to Syria and the Domestic Resources Gap was based on the Johansen Cointegration Test, and on the (VECM) model to verify the direction of the causality of the long-term relationship, and the Causal Granger test to verify the existence of the short-term relationship, and the impact of the development financial aid provided to Syria on the Domestic Resources Gap was discovered through Impulse Response Functions (IRF) and Forecast Error Variance Decomposition (FEVD). Whereas, the results of the Johansen Cointegration Test showed that there is a long-term relationship between the development financial aid provided to Syria and the Domestic Resources Gap during the period 2000-2019. Whereas, the VECM model indicated that there is a long-term and two-way causal relationship between the development financial aid provided to Syria and the Domestic Resources Gap. As for the results of the Causal Granger test, they matched the results of the VECM model with regard to the short-term relationship, as the results of these two tests showed that there is a short-term relationship between the development financial aid provided to Syria and the Domestic Resources Gap during the period 2000-2019. The IRF and FEVD showed that there is an impact of the development financial aid provided to Syria on the Domestic Resources Gap, but this effect was very weak.

Key Words: development financial aid**,** Domestic Resources Gap, Johansen Cointegration Test, Model (VECM)**,** Impulse Response Functions (IRF), Forecast Error Variance Decomposition (FEVD).

[*]**Professor- Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.**
[**] **assistant professor- Department of Banking and Finance Sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.**
[***] **Postgraduate student (Ph.D) -Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.**

أثر المساعدات المالية الإنمائية المقدمة إلى سورية في فجوة الموارد المحلية

الدكتور رضوان العمّار*

الدكتورة هيفاء غدير**

فادي ابراهيم***

(تاريخ الإيداع 28 / 6 / 2022. قُبِل للنشر في 2 / 10 / 2022)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المساعدات المالية الإنمائية في فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000–2019. حيث تم الاعتماد في دراسة العلاقة طويلة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية المقدمة لسورية وفجوة الموارد المحلية على اختبار Johansen للتكامل المشترك، وعلى نموذج (VECM) للتحقق من اتجاه سببية العلاقة طويلة الأجل، واختبار سببية كرانجر للتحقق من وجود العلاقة قصيرة الأجل، كما تم اكتشاف أثر المساعدات المالية الإنمائية المقدمة إلى سورية على فجوة الموارد المحلية من خلال دوال الاستجابة النبضية وتحليل التباين. حيث أظهرت نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بأن هنالك علاقة طويلة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية المقدمة إلى سورية وفجوة الموارد المحلية خلال الفترة 2000–2019. في حين أوضح نموذج (VECM) بأن هنالك علاقة سببية طويلة الأجل وباتجاهين بين المساعدات المالية الإنمائية المقدمة إلى سورية وفجوة الموارد المحلية. أما نتائج اختبار سببية كرانجر فقد تطابقت مع نتائج نموذج (VECM) وذلك فيما يتعلق بالعلاقة قصيرة الأجل، حيث أظهرت نتائج هذين الاختبارين بأن هنالك علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية المقدمة إلى سورية وفجوة الموارد المحلية خلال الفترة 2000–2019. وقد بينت دوال الاستجابة النبضية وتحليل التباين بأن هنالك أثراً للمساعدات المالية الإنمائية المقدمة إلى سورية على فجوة الموارد المحلية ولكن هذا الأثر كان ضعيفاً جداً.

الكلمات المفتاحية: المساعدات المالية الإنمائية، فجوة الموارد المحلية، اختبار Johansen للتكامل المشترك، نموذج (VECM)، دوال الاستجابة النبضية، تحليل التباين.

* **أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

** **مدرس – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

*** **طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

مقدمة:

حظيت المساعدات المالية الإنمائية بإهتمام بالغ في أوساط القيادات السياسية في دول العالم المختلفة، وكذلك في أروقة العديد من المؤتمرات والقمم العالمية، كقمة الألفية الثانية (2000)، وقمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة (2002)، ومؤتمر مونتيراي لتمويل التنمية (2002)، وذلك باعتبارها مصدراً مهماً في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فضلاً عن كونها تشكل أداة لتعزيز التعاون الدولي، وإقامة مجتمع عالمي يرتكز على العون المتبادل بين دوله. حيث شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تحولاً جوهرياً في أهمية ودور المساعدات المالية الإنمائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي وقعه (189) رئيس دولة أو حكومة من مختلف أنحاء العالم، والذي أكد على أن تكون الدول المتقدمة أكثر سخاءً في تقديمها للمساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية وخصوصاً تلك الدول الملزمة بتخفيض الفقر. وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية لم تعد بعد إعلان الألفية تقتصر على رفع معدلات النمو الاقتصادي، بل أضحت تمثل منظومة متكاملة تتضمن رفع مستوى التنمية البشرية من خلال الارتقاء بمؤشرات الصحة والتعليم، والعمل على تخفيض نسبة الفقر، ورفع المستوى المعيشي للسكان والمحافظة على البيئة. فالأمم المتحدة تبنت ومنذ أكثر من ثلاثة عقود مبدأً مهماً ينص على تحويل 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة كتحويلات صافية تقدم إلى الدول النامية بشروط ميسرة بهدف جعل المساعدات المالية الإنمائية الرسمية مضمونة ومستمرة. ولتحقيق ذلك تم تأسيس مجموعة (DAC) عام 1961 من قبل لجنة مساعدات التنمية الخارجية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)بهدف تجميع موارد الأعضاء وتنسيق تقديم المساعدات إلى الدول المتلقية(مجلس التخطيط القطري،2005)

وبناءً على ما سبق، تعتبر المساعدات المالية الإنمائية مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي والتي تدعم جهود الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وعلى اعتبار أن سورية هي دولة من الدول النامية التي تسعى جاهدةً إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتلقى هي أيضاً المساعدات المالية الإنمائية الخارجية، فقد جاء هذا البحث ليوضح مفهوم المساعدات المالية الإنمائية وأثرها على فجوة الموارد المحلية في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2019.

مشكلة البحث:

تعتبر سورية دولة من الدول النامية التي تسعى جاهدةً إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والإجتماعية، ولكن بسبب العقوبات الاقتصادية المتتالية التي فرضت عليها والتي كان آخرها العقوبات المفروضة على سورية في مطلع عام 2011، وهو العام الذي بدأت فيه الحرب على سورية، فقد انخفضت قدرة الدولة السورية على استقطاب المزيد من القروض الخارجية اللازمة لدعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وبالتالي باتت المساعدات المالية الإنمائية من أهم مصادر التمويل الخارجي، وخاصةً في ظل الأزمة والعقوبات الأخيرة التي فرضت عليها، ما لم تكن المصدر الوحيد المتبقي لديها كأحد مصادر التمويل الخارجي وذلك إلى جانب الدعم الذي تتلقاه سورية من الدول الصديقة روسيا والصين وإيران. ولذلك جاء هذا البحث لبيان أثر المساعدات المالية الإنمائية على فجوة الموارد المحلية في سورية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل مشكلة هذا البحث:

1- ما هي العلاقة (طويلة وقصيرة الأجل) بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000-2019؟

2- ما هو أثر المساعدات المالية الإنمائية على فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000-2019؟

أهمية البحث و أهدافه:

✓ **الأهمية النظرية:**

إن دراسة الآثار الاقتصادية للمساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، فهنالك دراسات قليلة تناولت دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية كدراسة (صادق،2010)، إلا أن هذه الدراسة أوضحت دور وأثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في مصر والأردن فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لابد من الإشارة إلى أنه لا يوجد، على حد علم الباحثون، أية دراسة سابقة تناولت أثر المساعدات المالية الإنمائية على فجوة الموارد المحلية في سورية مما يشكل قيمة مضافة للدراسة الحالية. كما تتبع الأهمية النظرية لهذا البحث بأنه سيسمح لنا بتسليط الضوء على مفهوم المساعدات المالية الإنمائية كأحد أهم مصادر التمويل الخارجي في سورية وخاصةً في ظل الأزمة والعقوبات التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011.

✓ **الأهمية العملية:**

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في تحديد مدى فعالية وأثر المساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية على بعض المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة بالاستثمار والادخارات المحلية (فجوة الموارد المحلية) وذلك خلال الفترة 2000–2019 ، بما يمكن من تقديم بعض التوصيات التي يمكن لصناع السياسة المالية والمسؤولين عنها الاسترشاد بها من أجل إتخاذ القرارات السليمة فيما يخص التمويل الخارجي وخاصةً أن سورية مقدمة على مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة إعمار ما خلفته الحرب من آثار سلبية عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- دراسة العلاقة السببية (طويلة وقصيرة الأجل) بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000–2019.

2- دراسة أثر المساعدات المالية الإنمائية على فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000–2019.

فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على اختبار الفرضيات التالية:

H1: لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000–2019.

H2: لا توجد علاقة سببية باتجاهين في الأجل الطويل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000–2019.

H3: لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000–2019.

H4: يوجد أثر قوي وذو دلالة إحصائية للمساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية على فجوة الموارد المحلية خلال الفترة 2000–2019.

طرائق البحث:

1.6- البيانات: تتكون البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من السلاسل الزمنية الخاصة بالمساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2019 والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، بالإضافة إلى السلاسل الزمنية الخاصة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية (الاستثمار) وإجمالي الادخار بالأسعار الجارية للفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2019، والتي تم الحصول عليها من المكتب المركزي للإحصاء، كما تم الاعتماد على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي للحصول على نشرات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية.

2.6- متغيرات البحث:

يعرض الجدول رقم (1) وصفاً لمتغيرات البحث وذلك على الشكل التالي:

الجدول رقم (1): وصف متغيرات البحث

متغير البحث[1]	رمز المتغير	طريقة القياس	مصدر البيانات
المساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2019	AID	صافي المساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية (بالليرة السورية)	قاعدة بيانات البنك الدولي
الاستثمار	I	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية	المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعات الإحصائية
الادخار	S	إجمالي الادخار بالأسعار الجارية	المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعات الإحصائية
فجوة الاستثمار	I-S	هي عبارة عن الفرق بين الاستثمار واجمالي الادخار	من اعداد الباحثون

المصدر: من إعداد الباحثون.

منهجية البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين:

- الجانب النظري: تم إنجاز هذا القسم بالإعتماد على المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والأبحاث والرسائل العلمية بما يخدم الإطار النظري والتأصيل العلمي للبحث.

- الجانب العملي: تم إنجاز هذا القسم من خلال استخدام الاساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية والبرنامج الإحصائي Eviews 10 في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام اختبارات جذر الوحدة (ADF,PP) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية. واختبار Johansen للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. كما تم استخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) في اختبار سببية العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. أما فيما يتعلق باختبار سببية العلاقة قصيرة الأجل فقد تم استخدام اختبار سببية كرانجر

[1] **تم أخذ متغيرات البحث بالقيم المعيارية لحل مشكلة القيم السالبة لفجوة الموارد المحلية وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:**

$$X_{stand} = (x - mean(x)) / standard\ deviation\ (x)$$

القياسي (standard granger causality). ولاختبار أثر المساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية على فجوة الموارد المحلية خلال الفترة (2000–2019) فإنه تم استخدام أداتين تحليليتين من نموذج (VAR) هما: دوال الاستجابة النبضية (IRF) ، وتحليل تباين الأخطاء المتوقعة (FEVD).

الدراسات السابقة:

1. الدراسات العربية:

1- دراسة (مساعدة والزعبي، 2020) بعنوان:

"أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن (1975-2014)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها ومصادرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1975-2014). حيث اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي والوصفي وعلى المنهج القياسي في تحليل السلاسل الزمنية السنوية المتعلقة بمتغيرات البحث والمتمثلة بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإنفتاح الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، عدد العاملين والمساعدات الخارجية (المنح، القروض الميسرة، منح التعاون الفني، المساعدات الثنائية) والتي تم الحصول عليها من البنك المركزي الأردني والبنك الدولي. واستخدم الباحثان اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، واختبار Johansen للتكامل المشترك، وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً ((Fully Modified (FM-OLS) Ordinary least Squares) لتحديد أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي. وتوصل الباحثان إلى أن أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن يتفاوت بحسب شكل المساعدات ومصدرها حيث كان يتباين بين السلبية والإيجابية، وهذا يعود إلى اختلاف خصائص كل منها ودوافع تقديمها، واختلاف طرق استثمارها محلياً.

2- دراسة (أبو جامع وأبو جامع، 2017) بعنوان:

"دراسة تحليلية لأثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وذلك من خلال دراسة حجم وطبيعة هذه المساعدات والقروض، ومدى تأثرها وارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، وبالتالي إبراز البعد الاقتصادي للدعم الأوروبي خلال الفترة 1993 - 2013. واعتمد الباحثان على المنهج التحليلي والقياسي في تحليل السلاسل الزمنية السنوية المتعلقة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمساعدات والقروض الأوروبية والاستثمارات الثابتة الكلية والانفتاح الخارجي مع الاتحاد الأوروبي (حاصل قسمة مجموع قيم الصادرات والواردات على الناتج المحلي مضروبا بـ 100) والتي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ولتحقيق هذا الهدف فقد استخدم الباحثين اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتبيان أثر المتغيرات المستقلة (المساعدات والقروض الأوروبية، الاستثمارات الثابتة الكلية، الانفتاح الخارجي) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي). وتوصل الباحثان إلى أن الفترة التي كانت فيها المساعدات والقروض الأوروبية تسير في نفس الاتجاه مع النمو الاقتصادي كان ذلك في ظل توفر الأجواء المناسبة وأهمها التفاؤل السياسي، وتبين بأنه على الرغم من تحسن أداء الدعم الأوروبي، إلا أن الحصار الإسرائيلي وما تكبده الاقتصاد الفلسطيني من خسائر قد يفسر التباطؤ الواضح في معدلات النمو

الاقتصادي سنوات الصراع. كما توصل الباحثين إلى أن المساعدات والقروض الأوروبية كان لها أثر إيجابي محدود على النمو والتنمية الاقتصادية، حيث إن زيادة المساعدات والقروض الأوروبية بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.11 %.

2. الدراسات الأجنبية :

1- دراسة (Pradhan and Phuya,2020) بعنوان:

" Impact of Foreign Aid on Economic Growth of Nepal: An Empirical Evidence"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في نيبال خلال الفترة 1975-2015، وذلك من خلال إدخال الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مقابل المساعدات الخارجية والتحويلات المالية الخارجية والاستثمار والقوى العاملة كمتغيرات مستقلة. واعتمد الباحثان على السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من وزارة المالية في نيبال والتقارير السنوية المنشورة لبنك Nepal Rastra. واستخدم الباحثان نموذج التعديل الجزئي (partial adjustment model) لدراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، كما استخدم الباحثان اختبار (Chow test) لتبيان فيما إذا كان هنالك اختلال هيكلي في الاقتصاد النيبالي أم لا. وتوصل الباحثان إلى أن المساعدات الخارجية لها علاقة إيجابية ضعيفة مع الناتج المحلي الإجمالي وتبين أن الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية يستخدم في الرعاية الإنسانية والاجتماعية بدلاً من أنشطة الإنتاج في القطاعات الحقيقية، كما توصل الباحثان إلى أن العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي لم تشهد اختلالاً هيكليًا في نيبال خلال الفترة المدروسة.

2- دراسة (Offiong, et al،2020) بعنوان:

" Foreign Aid, Corruption, Economic Growth Rate and Development Index in Nigeria: The ARDL Approach"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المساعدات الخارجية على معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية في نيجيريا خلال الفترة 1990-2019. حيث اعتمد الباحثون على السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من المصرف المركزي النيجيري (CBN) والإحصاءات المالية الدولية (IFS). واستخدم الباحثون اختبار ديكي فولر الموسع (**ADF**) لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ونموذج (ARDL) لدراسة العلاقة بين المساعدات المالية الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية في نيجيريا، وذلك بعد إدخال مؤشر الفساد في الدولة كمتغير ضابط. وتوصل الباحثون إلى أن المساعدات المالية الخارجية كان لها أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على معدل النمو الاقتصادي في حين كان لها أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على مؤشر التنمية البشرية في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فقد كان لها أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على معدل النمو الاقتصادي في حين كان لها أثر سلبي ضئيل على مؤشر التنمية البشرية في نيجيريا خلال الفترة المدروسة.

الإطار النظري للبحث:

1. تفسير الحاجة إلى التمويل الخارجي باستخدام نموذج الفجوتين:

ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في الدول النامية وبين العجز في موازينها التجارية. وكان من بين هذه النماذج نموذج الفجوتين، حيث يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج وأكثرها دلالةً في بيان العلاقة بين هاتين المشكلتين. حيث إن الفكرة الأساسية لهذا النموذج هي وجود علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي. فكلما كان مستوى المدخرات المحلية منخفضاً مقارنةً بمستوى الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، كلما زادت الحاجة

إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح، وبالتالي يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي لسد فجوة الموارد المحلية. كما يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي لسد فجوة التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة زمنية معينة. ومن خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات بأن هنالك تطابق بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وإن هاتين الفجوتين لابد وأن تتساوى في أي مدة سابقة (جنوحات،2006).

ويمكن إثبات ذلك انطلاقاً من معادلة الدخل القومي[1] وذلك كما يلي (حصيرة،2015):

$$Y = C+I+X-M$$

$$\Rightarrow \quad Y+M = C+I+X \qquad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

Y: الناتج المحلي الإجمالي. C: الاستهلاك النهائي. I: إجمالي الاستثمار. X: الصادرات من السلع والخدمات.

M: الواردات من السلع والخدمات.

وتشير المعادلة (1) إلى أن حجم السلع والخدمات التي توضع تحت تصرف المجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي تتكون من الناتج المحلي الإجمالي (Y) والواردات (M)، إنما تستخدم في ثلاثة أغراض رئيسية وهي: الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والصادرات (X). وبما أن الناتج المحلي الإجمالي يولد دخلاً مساوياً له، وإن هذا الدخل يستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري (C) وتكوين المدخرات (S) فإن:

$$Y = C+S \qquad \ldots\ldots\ldots(2)$$

من (1) و(2) نجد أن:

$$C+S+M = C+I+X$$

$$\Rightarrow S = I+X-M$$

$$\Rightarrow \underbrace{I-S}_{\text{فجوة الموارد المحلية}} = \underbrace{M-X}_{\text{فجوة التجارة الخارجية}} \qquad \ldots\ldots\ldots(3)$$

ومن المعلوم إن زيادة الواردات عن الصادرات يظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وعجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للدولة، وبالتالي فإن هذا العجز لابد وأن يمول عن طريق تدفق صافي لرأس المال الأجنبي (F) أي أن:

$$M-X = F \qquad \ldots\ldots\ldots(4)$$

من(3) و(4) نجد أن:

$$I-S = M-X = F \quad \ldots\ldots\ldots(5)$$

وتشير المعادلة (5) إلى أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة بشكل يزيد عن المدخرات المحلية التي يوفرها هذا الاقتصاد، إنما تتم من خلال إحداث فائض في الواردات والتي يتم تمويلها عن طريق التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي خلال الفترة الزمنية نفسها، وهذا هو المقصود بكون فجوة الموارد المحلية لابد وأن

[1] **إن أغلب الدراسات التي تتناول نموذج الفجوتين تستند إلى نموذج (هارود- دومار) الذي ينطلق من المعادلات التعريفية للدخل القومي والتي توضح الترابط المتناظر بين الفجوتين من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى، إذ أن:**

فجوة الموارد المحلية – فجوة التجارة الخارجية = الحاجة إلى التمويل الخارجي.

تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية في أي مدة سابقة (حصيرة،2015). وبمعنى آخر، تشير المعادلة (5) إلى وجود التوازن الداخلي على الطرف الأيسر منها، والتوازن الخارجي على الطرف الأيمن، وإن الاختلال الحاصل في أي منهما سينعكس على توازن الآخر، أي إذا تم زيادة الاستثمارات بقدر يفوق ما يمكن تدبيره من مدخرات محلية خلال فترة زمنية معينة، لابد من وجود فائض في الواردات يتأتى من تدفق نقد أجنبي صافي إلى الاقتصاد خلال نفس الفترة (الحسني،2002).

2. مفهوم وتطور حجم المساعدات المالية الإنمائية في سورية:

تعتبر المساعدات المالية الإنمائية مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي والذي يمكن الاعتماد عليه في تسريع عملية التنمية الاقتصادية. وتاريخياً، فقد أبصرت فكرة المساعدات المالية الإنمائية النور في إطار المشروع الأمريكي لدول غرب أوروبا أو ما يعرف بمشروع مارشال والذي استمر لمدة خمس سنوات (1947–1951) والذي خصصت له ما يفوق 13 مليار دولار أمريكي كقروض ومساعدات إنمائية لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث بات هذا المشروع من أولى المحاولات الناجحة في مجال المساعدات المالية الإنمائية. كما تم وضع اللبنة الأولى للمساعدات المالية الإنمائية على عهد الرئيس الأمريكي ترومان في 20 كانون الثاني من عام 1949، حيث اقترح ترومان في ذلك الوقت برنامجاً للمساعدات الخارجية في النقطة الرابعة من خطاب التنصيب مشيدًا بأهمية إتاحة الفرصة للدول النامية للاستفادة من التقدّم الحضاري والصناعي الذي تشهده بلاده (علاية،2015; سميحة،2012).

وإن مصطلح المساعدات المالية الإنمائية الخارجية لا يقتصر على المساعدات الإغاثية الإنسانية المقدمة في حالة الكوارث أو التدفقات النقدية غير المستردة، وإنما يشمل أيضاً المنح الرسمية والقروض الحكومية الميسرة والتي تستهدف نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً. وبناءً عليه تعرف المساعدات الإنمائية الخارجية بأنها: تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية، وخاصةً غير النفطية منها، والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل العديدة التي تواجهها(سماره،2013). كما عرفت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المساعدات الإنمائية الخارجية بأنها: التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25% من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها. ويوضح الجدول رقم(2) أهم مصادر التمويل الخارجي في سورية، كما يوضح الشكل رقم(1) تطور حجم المساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2019.

الجدول رقم (2): أهم مصادر التمويل الخارجي في سورية خلال الفترة 2000-2019 (مليون دولار أمريكي)

البيان	2000	2002	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدائنون الرسميون[1]	-	-	-	-273	-216	-220	-286	0	0	0	0	0	0	43	0
الاستثمار الأجنبي المباشر	270	115	275	1466	2570	1469	804	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمار الأجنبي غير المباشر	0	0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي المساعدات المالية الإنمائية الرسمية	160	63	107	158	204	131	336	1672	3638	4174	4920	8900	10428	9997	10250
إجمالي العون الإنمائي العربي[2]	65	112	109	484	246	192	275	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات World Bank والتقارير السنوية المنشورة على المواقع الرسمية لمنظمات التمويل العربية والإسلامية.

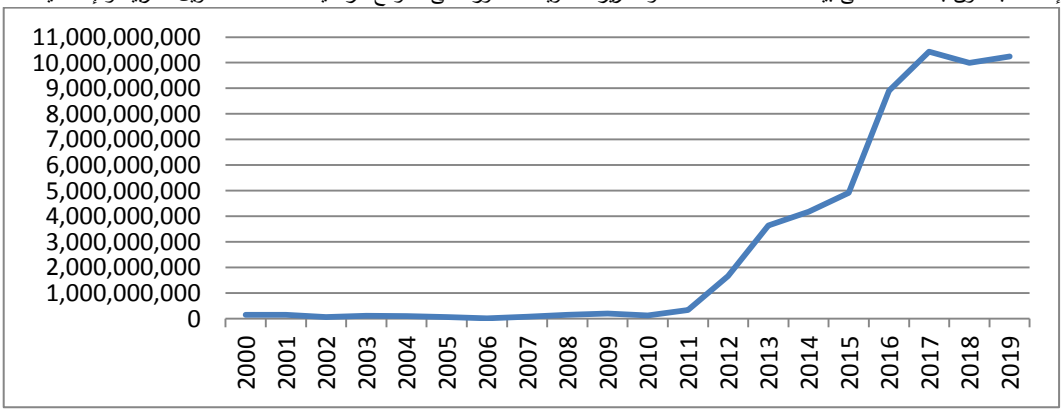

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات World Bank وبرنامج Excel.

الشكل رقم(1): تطور حجم المساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2019.

من خلال الجدول رقم(2) يمكن أن نلاحظ، وفيما يتعلق بالدين العام والمضمون من قبل الدائنين الرسميين، بأن سورية قامت في السنوات التي سبقت الأزمة بتحويل الفائض لديها نحو سداد جزء من ديونها الخارجية، إلا أن تداعيات الأزمة والضغوط الاقتصادية التي فرضت عليها خلال السنوات التالية للأزمة أدت إلى استنزاف مدخراتها المحلية واحتياطياتها من القطع الأجنبي، مما حال دون قدرتها على سداد ما تبقى من ديونها الخارجية، كما أن ضغوط الأزمة والعقوبات

[1] يشمل الدين العام والمضمون من قبل الدائنين الرسميين والقروض من المنظمات الدولية (القروض متعددة الأطراف) والقروض من الحكومات (القروض الثنائية) ومن وكالاتها (بما في ذلك البنوك المركزية). كما يشمل القروض المقدمة من المنظمات الدولية والقروض والائتمانات من البنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف والحكومية الدولية. ويستثنى منه قروض الأموال التي تديرها منظمة دولية نيابة عن حكومة مانحة واحدة، كما يشمل القروض من الهيئات المستقلة، والقروض المباشرة من وكالات ائتمان الصادرات الرسمية.

[2] يشمل إجمالي القروض المقدمة لسورية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية.

التي فرضت عليها منعتها من استقطاب المزيد من القروض الرسمية خلال السنوات التي تلت الأزمة. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يمكننا أن نلاحظ بأنه ازداد من (270) مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى (2570) مليون دولار أمريكي في عام 2009 لينخفض إلى (804) مليون دولار أمريكي في عام 2011، ولكن بسبب ما خلفته الأزمة من دمار للبنية التحتية بسبب الحرب الدائرة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى التضخم الحاد الذي شهده الاقتصاد السوري بفعل العقوبات الاقتصادية المتتالية وتدهور قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، فإن كل ذلك أدى إلى هروب وخروج معظم رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج سورية ناهيك عن خروج معظم المعامل والمصانع والشركات الاقتصادية عن الخدمة مما انعكس وبشكلٍ سلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية. أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، فأن سوق دمشق للأوراق المالية لم يكن لديه أي ارتباط فعلي بالأسواق المالية العالمية وهذا ما يفسر عدم وجود استثمارات أجنبية غير مباشرة في سورية.

أما فيما يتعلق بإجمالي العون الإنمائي العربي المقدم لسورية، فقد بلغ (65) مليون دولار أمريكي في عام 2000 ليزداد إلى (484) مليون دولار أمريكي في عام 2008 لينخفض إلى (275) مليون دولار أمريكي في عام 2011، إلا أن سورية لم تحصل على أي قرض جديد من منظمات التمويل العربية والإسلامية بعد عام 2011، وهو العام الذي اشتعل فيه فتيل الأزمة في سورية، وفرضت العديد من العقوبات الاقتصادية عليها مما انعكس وبشكلٍ سلبي على قدرتها على استقطاب المزيد من القروض اللازمة لدعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

أما صافي المساعدات المالية الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية فقد ازدادت وبشكلٍ ملحوظ خلال السنوات التي تلت الأزمة حيث أصبحت بآلاف ملايين الدولارات الأمريكية مقارنةً بما كانت عليه قبل الأزمة والتي كانت بمئات ملايين الدولارات الأمريكية، حيث ازداد صافي المساعدات المالية الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية من (160) مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى (204) مليون دولار أمريكي في عام 2009، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (1672) مليون دولار أمريكي في عام 2012، ولكن الملفت للنظر هو أن حجم هذه المساعدات تضاعف وبشكلٍ كبير ليصل إلى (4174) مليون دولار أمريكي في عام 2014، وإلى (8900) مليون دولار أمريكي في عام 2016، ليصل إلى(10250)مليون دولار أمريكي في عام 2019، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (1). وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأنه، في ظل الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011 وفي ظل العقوبات الاقتصادية المتتالية التي فرضت عليها، يعتبر صافي المساعدات المالية الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية من أهم مصادر التمويل الخارجي المتاح لسورية خلال الفترة المدروسة.

النتائج والمناقشة:

1. اختبار جذر الوحدة:

بما أننا نستخدم سلاسل زمنية للتحليل، فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون اختبار جذر الوحدة لهذه السلاسل من أجل تجنب الانحدار الزائف الناتج عن السلاسل غير المستقرة (BROOKS,2008). وسيتم استخدام اختباري ديكي – فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP) للتحقق من استقرار السلسلة الزمنية، حيث يعد هذان الاختباران بناءً على العديد من الدراسات هما الأكثر شيوعاً. علماً بأن الفرض العدم والفرض البديل لهذين الاختبارين هما(BROOKS,2008):

H0 : إن السلسلة تحوي على جذر وحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة.

H1 : إن السلسلة لا تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة.

ويظهر الجدول رقم(3) نتائج اختبار (ADF) واختبار(PP)، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بأن قيمة (.Prob) لمتغيرات الدراسة والمحسوبة بواسطة الاختبارين السابقين هي أكبر من (0.05) وذلك عند المستوى (Level) مع ثابت واتجاه ومع ثابت فقط وبدون ثابت واتجاه، وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم الذي ينص على أن السلسلة تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى (Level). ولكن هذه المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها (1st) حيث يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (.Prob) لهذه المتغيرات أصبحت أصغر من (0.05) عند الفرق الأول مع ثابت واتجاه، وبالتالي سيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلسلة لا تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول (1st).

الجدول رقم(3): نتائج اختبار (ADF) واختبار(PP) لمتغيرات البحث عند المستوى(level) وبعد أخذ الفرق الأول (1st)

اختبار (ADF)				اختبار (PP)			
AID		**Prob.**	**النتيجة**	**AID**		**Prob.**	**النتيجة**
(level)	Trend and intercept	0.7853	غير مستقرة	(level)	Trend and intercept	0.8214	غير مستقرة
	intercept	0.9517	غير مستقرة		intercept	0.9643	غير مستقرة
	none	0.5333	غير مستقرة		none	0.5333	غير مستقرة
(1st)	Trend and intercept	0.0060	مستقرة	(1st)	Trend and intercept	0.0001	مستقرة
	intercept	-	-		intercept	-	-
	none	-	-		none	-	-
I-S		**Prob.**	**النتيجة**	**I-S**		**Prob.**	**النتيجة**
(level)	Trend and intercept	0.3811	غير مستقرة	(level)	Trend and intercept	0.3811	غير مستقرة
	intercept	0.7167	غير مستقرة		intercept	0.7167	غير مستقرة
	none	0.2291	غير مستقرة		none	0.2291	غير مستقرة
(1st)	Trend and intercept	0.0157	مستقرة	(1st)	Trend and intercept	0.0157	مستقرة
	intercept	-	-		intercept	-	-
	none	-	-		none	-	-

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

. اختبار الفرضيات:

1.2.- اختبار Johansen للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test):

أحد شروط تطبيق اختبار Johansen للتكامل المشترك، هو أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات (1^{st} difference)، وعندها يقال بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات هي متكاملة من الدرجة الأولى (I_1 process)، وبما أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول (1st) فإنه يمكن اختبار وجود تكامل مشترك بين

متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Johansen. ويعرض الجدول رقم (4) نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال نتائج اختبار الأثر ونتائج اختبار القيم الذاتية الأكبر بأن هنالك علاقتي تكامل مشترك بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة (2000–2019)، أي أن هذه المتغيرات تتحرك معاً على الأجل الطويل. وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية الأولى (H1) والتي تنص على أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000–2019.

الجدول رقم(4): نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك[1]

Date: 06/22/22 Time: 16:55
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IS AID
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.703729	26.51178	15.49471	0.0008
At most 1 *	0.290388	5.831619	3.841466	0.0157

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.703729	20.68016	14.26460	0.0042
At most 1 *	0.290388	5.831619	3.841466	0.0157

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

2.2.9- نموذج شعاع تصحيح الخطأ ((Vector Error Correction Model (VECM)):

بما أننا توصلنا من خلال اختبار Johansen للتكامل المشترك إلى وجود علاقتي تكامل مشترك بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة (2000–2019)، فإنه لا بد من دراسة سببية العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) والذي

[1] **تم تحديد عدد فترات الإبطاء (lags) المناسبة والمساوية لـ (2)، وذلك بالاعتماد على VAR Lag Order Selection Criteria.**

يوضح سببية العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات البحث. حيث يوضح الجدول رقم (5) تقدير نموذج (VECM)، بينما يوضح الجدول رقم (6) تقدير معلمات العلاقة بين المتغيرات من خلال نموذج (VECM). حيث يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) وفيما يتعلق بسببية العلاقة طويلة الأجل بين AID وIS ، بأن القيمة المطلقة لـ t-statistics لـ AID(−1) تساوي (4.86811) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.65) وهذا يدل على أن AID تسبب IS في الأجل الطويل. كما يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) بأن قيمة (prob) لـ C(5)، وهي المعلمة التي تدل على سببية العلاقة طويلة الأجل من IS إلى AID، تساوي (0.0000) وهي معنوية لأنها أصغر من 5%، وهذا يدل على أن IS تسبب AID في الأجل الطويل، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية الثانية (H2) والتي تنص على أنه لا توجد علاقة سببية باتجاهين في الأجل الطويل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000−2019.

الجدول رقم(6): تقدير معلمات العلاقة بين المتغيرات من خلال نموذج (VECM)

Dependent Variable: D(AID)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/22/22 Time: 17:32
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments
D(AID) = C(5)*(IS(-1) - 0.477124990674*AID(-1) - 0.12977798828) + C(6) *D(IS(-1)) + C(7)*D(AID(-1)) + C(8)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(5)	0.437973	0.063918	6.852114	0.0000
C(6)	-0.835691	0.088477	-9.445247	0.0000
C(7)	-0.102683	0.093226	-1.101449	0.2893
C(8)	0.261936	0.049750	5.265006	0.0001

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

الجدول رقم(5): تقدير نموذج (VECM)

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/22/22 Time: 17:29
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
IS(-1)	1.000000
AID(-1)	-0.477125 (0.09801) [-4.86811]
C	-0.129778

Error Correction:	D(IS)	D(AID)
CointEq1	-0.240812 (0.20508) [-1.17422]	0.437973 (0.06392) [6.85211]
D(IS(-1))	0.002381 (0.28388) [0.00839]	-0.835691 (0.08848) [-9.44525]
D(AID(-1))	0.079911 (0.29912) [0.26716]	-0.102683 (0.09323) [-1.10145]
C	0.117631 (0.15963) [0.73692]	0.261936 (0.04975) [5.26501]

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

أما فيما يتعلق بسببية العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات البحث، فإن الجدول رقم (5) يوضح هذه السببية وذلك من خلال القسم السفلي منه. وفيما يتعلق بسببية العلاقة قصيرة الأجل من IS إلى AID، فإنه يمكن أن نلاحظ بأن القيمة المطلقة لـ t–statistics تساوي (9.44525) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.65) وهذا يدل على أن IS تسبب AID في الأجل القصير. في حين أن قيمة t–statistics المحسوبة لسببية العلاقة قصيرة الأجل من AID إلى IS تساوي (0.26716) وهي أصغر من القيمة الجدولية (1.65) وهذا يدل على أن AID لا تسبب IS في الأجل القصير. وتتطابق النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، وفيما يتعلق بسببية العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، مع النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق اختبار سببية كرانجر القياسي بهدف اختبار سببية العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يعرض الجدول رقم (7) نتائج اختبار سببية كرانجر القياسي، حيث يمكن أن نلاحظ وفيما يتعلق بسببية العلاقة قصيرة الأجل بين AID وIS بأن قيمة(.Prob)، للفرضية العدم التي تنص على أن AID لا تسبب IS في الأجل القصير، تساوي (0.7625) وهي أكبر من 5% وبالتالي فإننا لن نتمكن من رفض الفرضية العدم التي تنص على أن AID لا تسبب IS في الأجل القصير، كما يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (.Prob)، للفرضية العدم التي تنص على أن IS لا تسبب AID في الأجل القصير تساوي (0.000001) وهي أصغر من 5% وبالتالي فإننا سنرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن IS تسبب AID في الأجل القصير. وبناءً على تطابق النتائج التي تم التوصل إليها من خلال (VECM) و (standard granger causality) وذلك فيما يتعلق بسببية العلاقة قصيرة الأجل بين AID وIS، فإننا سنرفض الفرضية الثالثة (H3) والتي تنص على أنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000–2019.

الجدول رقم(7): نتائج اختبار سببية كرانجر القياسي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/22/22 Time: 18:11
Sample: 2000 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
AID does not Granger Cause IS	18	0.27692	0.7625
IS does not Granger Cause AID		46.1115	1.E-06

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

3.2.9– دوال الاستجابة النبضية (IRF)[1]:

تعتبر دوال الاستجابة أداة تحليلية تفيد في تقييم طبيعة وحجم استجابة متغير ما للصدمات في متغيرات أخرى (خزام،2015). ويظهر الجدول رقم (8) والشكل رقم (2) استجابة فجوة الموارد المحلية في سورية للصدمة

[1] **تم التحقق من نتائج استقرار نموذج VAR بعدد فترات تباطؤ مساوية لـــ (2) كما تم التحقق من صلاحية نموذج VAR من خلال تطبيق اختبارات البواقي.**

(التغير في الانحراف المعياري بمقدار واحد) في حجم المساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000–2019. حيث يمكن أن نلاحظ بأن صدمة في المساعدات المالية الإنمائية (الزيادة بمقدار واحد في الانحراف المعياري) لا تؤثر على فجوة الموارد المحلية بعد سنة واحدة من الصدمة، ولكنها تؤثر وبشكل إيجابي على فجوة الموارد المحلية وبمعدلات متناقصة بعد سنتين من الصدمة، حيث بلغت ذروتها (0.037879) في السنة الثانية.

الجدول رقم (8): استجابة فجوة الموارد المحلية

Response of IS: Period	IS	AID
1	0.657814	0.000000
	(0.10964)	(0.00000)
2	0.512919	0.037879
	(0.20467)	(0.06358)
3	0.340467	0.035803
	(0.23623)	(0.05017)
4	0.320166	0.032860
	(0.23491)	(0.05167)
5	0.304166	0.034482
	(0.23413)	(0.05350)

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

ملاحظة: تعبر القيم بين الأقواس عن الأخطاء المعيارية.

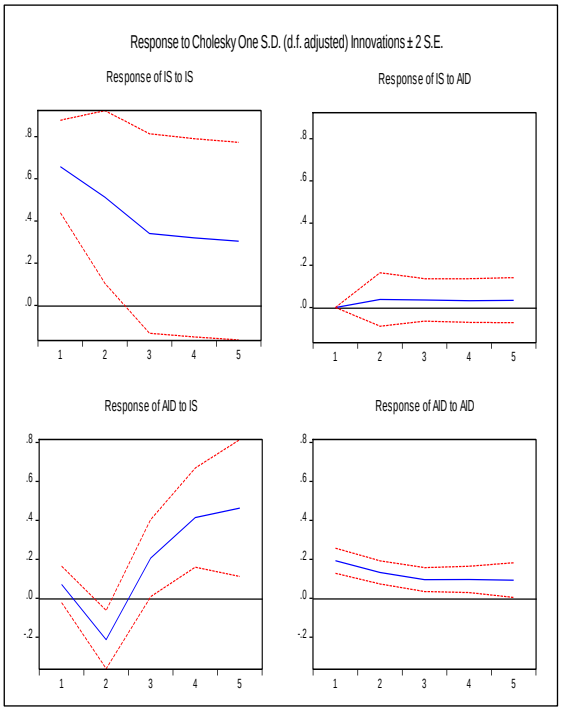

الشكل رقم (2): استجابة فجوة الموارد المحلية
المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

– تحليل التباين (FEVD):

على الرغم من أن دوال الإستجابة تعتبر أداة مفيدة في تقييم طبيعة وحجم الصدمات المختلفة، إلا أن الأهمية النسبية للصدمات المختلفة في تفسير التذبذبات في متغير معين يمكن تقييمها بشكل أفضل من خلال تحليل التباين (خزام،2015). ويظهر الجدول رقم (9) تحليل التباين لفجوة الموارد المحلية. حيث يمكن أن نلاحظ بأن صدمة في المساعدات المالية الإنمائية تفسر حوالي 0.205780% من التغير في فجوة الموارد المحلية بعد سنتين من الصدمة، ثم يزداد أثر الصدمة وبشكل تدريجي ليفسر حوالي 0.492760% من التغير في فجوة الموارد المحلية بعد خمس سنوات من الصدمة. وبالتالي يمكن القول بأن صدمة في المساعدات المالية الإنمائية لها تأثير على فجوة الموارد المحلية ولكن هذا التأثير ضعيف جداً. وبحسب رأي الباحثون، فإن وجود أثر ضعيف للمساعدات الانمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في فجوة الموارد المحلية خلال الفترة 2000–2019 يعود إلى إستخدام معظم أموال هذه

المساعدات في تأمين السلع الإستهلاكية والإغاثية، وخاصةً بعد الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011 بالإضافة إلى العقوبات الإقتصادية المتتالية التي فرضت عليها والتي أثرت وبشكلٍ سلبي على الواقع الإقتصادي والاستثماري والمعيشي في سورية، وعدم توجيه هذه المساعدات نحو دعم قطاع البنى التحتية والمشاريع والإستثمارات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل والادخار مما ينعكس إيجابياً على فجوة الموارد المحلية في سورية. وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية الرابعة (H4) القائلة بأنه يوجد أثر قوي وذو دلالة إحصائية للمساعدات المالية الإنمائية التي حصلت عليها سورية على فجوة الموارد المحلية خلال الفترة 2000-2019.

الجدول رقم (9): تحليل التباين لفجوة الموارد المحلية

Variance Decomposition of IS:			
Period	S.E.	IS	AID
1	0.657814	100.0000	0.000000
2	0.835009	99.79422	0.205780
3	0.902463	99.66644	0.333560
4	0.958137	99.58646	0.413542
5	1.005849	99.50724	0.492760

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1- توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000-2019.

2- توجد علاقة سببية باتجاهين في الأجل الطويل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000-2019.

3- توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات المالية الإنمائية وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000-2019، وكان اتجاه هذه العلاقة ينطلق من (IS) إلى (AID).

4- هنالك أثر للمساعدات المالية الإنمائية على فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 2000-2019 ولكن هذا الأثر كان ضعيفاً، حيث أوضح تحليل التباين لفجوة الموارد المحلية بأن صدمة في المساعدات المالية الإنمائية تفسر حوالي 0.492760 % من التغير في فجوة الموارد المحلية بعد خمس سنوات من الصدمة. وهذا يعود، وبحسب رأي الباحثون، إلى إستخدام معظم أموال هذه المساعدات في تأمين السلع الإستهلاكية والإغاثية وخاصةً بعد الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011، وعدم توجيه هذه المساعدات نحو دعم قطاع البنى التحتية والمشاريع والإستثمارات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل والادخار مما ينعكس إيجابياً على فجوة الموارد المحلية في سورية.

❖ **التوصيات:**

1- ضرورة تعبئة المدخرات المحلية في سورية وإيجاد القاعدة الأساسية التي تساعد على استثمار هذه المدخرات وذلك من خلال نشر الوعي الادخاري ومحاربة الاستهلاك الترفي بهدف تشجيع وزيادة الادخار المحلي وتعبئته، وخلق قدرات ادخارية جديدة وذلك من خلال إنشاء بنوك ادخار محلية قادرة على تعبئة المدخرات المحلية ووضعها في خدمة عملية التنمية، مما يؤدي بالنتيجة إلى تقليص فجوة الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في سد هذه الفجوة.

2- رفع سلم الرواتب والأجور وأسعار الفائدة وتحسين الواقع المعيشي ومحاربة التضخم بهدف تشجيع وزيادة الادخار المحلي وتعبئته مما يؤدي بالنتيجة إلى تقليص فجوة الموارد المحلية وبالتالي تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في سد هذه الفجوة.

3- على اعتبار أن المساعدات المالية الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية هي المصدر التمويلي الخارجي الأهم بالنسبة لسورية خلال فترة الأزمة، فإنه يتوجب على متخذي القرار استغلال هذه المساعدات بالشكل الأمثل وتوجيه جزء كبير منها نحو دعم البنى التحية لترميم ما خلفته الحرب التي شنت على سورية، مما يهيئ الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو سورية في المستقبل، وخاصةً أن سورية مقبلة على مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة الإعمار.

4- على اعتبار أن سورية مقبلة نحو مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة الإعمار، فإن الباحثون يؤكدون وبشدة على ضرورة دعم سعر صرف العملة المحلية وتقديم التسهيلات المناسبة للاستثمارات الأجنبية، كالإعفاءات الضريبية بالإضافة إلى تسهيل دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى سورية، مما يؤدي بالنتيجة إلى إنعاش الاقتصاد السوري وتحريك عجلة الإنتاج فيها، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات وبالتالي تقليص فجوة الموارد المحلية كما يساعد ذلك على زيادة القدرة على إنتاج السلع المعدة للتصدير والسلع التي تعتبر بديلة للمستوردات مما يؤدي إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات قدر الإمكان الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقليص فجوة التجارة الخارجية في سورية وزيادة الاحتياطي السوري من القطع الأجنبي.

References:

-Abu Jamie, Naseem; Abu Jamee, Akram (2017).*Analytical Study of the Impact of European Aids and Loans on the Palestinian Economy*.Jordanian Journal of Economic Sciences.**1**,35-55.

-Alaya, Moussa (2015). *Foreign Aid between Strategic Goals, Actors and Internal Influences in Donor Countries*. Siyasat arabiya Journal.**14**,74-87.

-**Annual Report of the Arab Fund for Economic and Social Development (2000-2019)**. Kuwait: Arab Fund for Economic and Social Development.

-**Annual Report of the Arab Monetary Fund (2000-2019)**. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.

-**Annual Report of the Islamic Development Bank (2000-2019)**. Kingdom of Saudi Arabia: Islamic Development Bank.

-**Annual Report of the Kuwait Fund for Arab Economic Development (2000-2019)**. Kuwait: Kuwait Fund for Arab Economic Development.

-**Annual Report of the Saudi Fund for Development (2000-2019)**. Kingdom of Saudi Arabia: The Saudi Fund for Development.

-**Annual Report of the Abu Dhabi Fund for Arab Economic Development (2000-2019)**. Abu Dhabi: Abu Dhabi Fund for Development.
-BROOKS, Chris(2008). **Introductory Econometrics for Finance**. United States of America: Cambridge University Press, New York.
-**Development Aid Provided by the State of Qatar**(2005). Qatar: planning board.
-Hsera, Mazen (2015). **External Debt and its Impact on Economic Development in Palestine**. A Dissertation to be submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master.Department of Development Economics,Faculty of Economics, Islamic University: Gaza.
-Al Hassani, Irfan (2002). **International Finance**. Jordan: Majdalawi Publishing.
-Jnohat, Fadela (2006). **The Problem of Foreign Debt and its Effects on Economic Development in the Arab Countries, the Case of some Debtor countries**. A thesis submitted as part of the requirements for obtaining a doctorate degree in economic sciences. Department of management, Faculty of Economics, Algeria University: Algeria.
-Khzam, Alaa (2015). **Assessing Exchange Rate Regimes in Syria during the period (1990-2010)**. A Dissertation to be submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master. Department of Banking and Finance Sciences, Faculty of Economics, Tishreen University: Latakia.
-Musaede, Mustafa; Al Zoubi, Bashir (2020). *The Impact of the Structure of Foreign Aid on Economic Growth in Jordan*"1975-2014". Jordanian Journal of Economic Sciences.**1**,1-17.
-Offiong, Amenawo; Etim, Glory ;Enuoh, Rebecca (2020).*Foreign Aid , Corruption , Economic Growth Rate and Development Index in Nigeria : The ARDL Approach*. Research in World Economy.**5**,348-360.
-Pradhan, Christina; Phuyal, Ram (2020).*Impact of Foreign Aid on Economic Growth of Nepal:An Empirical Evidence*.International Journal of Finance and Banking Research.**3**,44-50.
-Samiha, Noy (2012). **The Role of International and Regional Development Assistance in Achieving Sustainable Development in the Poorest Countries: A Case Study of the Poorest African Countries**. A Dissertation to be submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master. Department of international economy, Faculty of Economic Sciences, Farhat Abbas Setif University: Algeria.
-Samara, Nader (2013). **External Aid And Its Impact On The Palestinian Economic Growth**. A Dissertation to be submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master. Department of Economics, Faculty of Economics, Al-Azhar University: Gaza.
-The official website of the World Bank database at the following link:
(https://databank.worldbank.org).